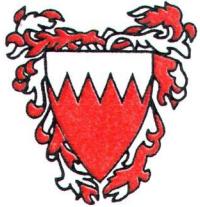


Permanent Mission
of the Kingdom of Bahrain
to the United Nations
New York



لِبَعْتَةُ الدَّائِمَةُ لِمُلْكَةِ الْبَحْرَين
لِدِيِّ اللَّهِ عَزَّلَهُ
نيويورك

بيان المجموعة العربية

يلقيه

السيد / محمد شبر

ممثل الوفد الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

في اللجنة السادسة

"قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود"

22 أكتوبر 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية حول البند 87 المعنون "قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود". وتوكّد المجموعة العربية في هذا الإطار ما يمثله موضوع طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود من أهمية كبيرة للدول العربية لاسيما في ضوء ما تعانى منه أغلبها من فقر في المياه.

تؤمن المجموعة العربية بأهمية عمل لجنة القانون الدولي في مجال طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، وما يشكله من مسعى هام نحو بلورة إطار قانوني ينظم استخدام طبقات المياه الجوفية وحمايتها على نحو معقول. وقد أثمرت جهود لجنة القانون الدولي في صياغة مجموعة مرننة من المواد في مجال استخدام وحماية طبقات المياه الجوفية تعد أساساً جيداً يمكن للدول التي تسعى جاهدة إلى التصدي للضغط التي تتعرض لها طبقات مياهها الجوفية الدولية المشتركة الاستفادة منها.

غير أنه لا يزال يتطلب اكتساب الكثير من المعلومات العلمية بشأن طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بشكل عام، وبشأن الأحوال الخاصة بطبقات مياه جوفية بعينها،أخذًا في الاعتبار أن ممارسات الدول في هذا الشأن لا تزال متفاوتة ومتباعدة للغاية. كما تؤكد ممارسات الدول لدى التفاوض بشأن الترتيبات الثنائية أو الإقليمية الخاصة بالإدارة السليمة لطبقات المياه المشتركة ضرورة مراعاة العديد من العوامل، ومنها الخصائص الهيدرولوجية لطبقة المياه الجوفية المعنية؛ والأحوال والتوقعات المناخية؛ والاعتبارات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الخاصة بالدول المعنية.

وفي هذا السياق، تود المجموعة العربية التأكيد على الملاحظات التي أبدتها جامعة الدول العربية، نيابةً عن أعضائها، والواردة في تقرير أمين عام الأمم المتحدة رقم 66/A حول مشروع مواد لجنة القانون الدولي الخاصة بـ"قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود". وقد جاءت أهم ملاحظات جامعة الدول العربية على النحو الآتي:

1. أن يستبدل نص العنوان الحالى بعبارة "قانون طبقات المياه الجوفية الدولية المشتركة" بدلاً من العابرة للحدود؛

2. أهمية أن يكون هناك مادة لتسوية المنازعات؛

3. أن تضاف مادة تراعى الحالة الخاصة للبلدان النامية، والمناطق الواقعة تحت الإحتلال. وأن تتضمن المادة 18 إشارة إلى مبادى وقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة وغير الدولية، وفي المناطق الواقعة تحت الإحتلال، وتأكيد عدم جواز استخدام طبقات المياه الجوفية استخداماً ينتهك هذه المبادى والقواعد؛

4. أن تأخذ المادة 4 فقرة (ج) في حسبانها الحاجات الحالية والمستقبلية لدول طبقة المياه الجوفية، والمصادر المائية البديلة لها، والعوامل المرتبطة بالانتفاع المنصف والمعقول.

السيد الرئيس،

شاركت الوفود العربية بفعالية في المشاورات التي تمت خلال الدورة 66 حول مشروع القرار الذي تم اعتماده لهذا البند 104/66، والذي تضمنمواصلة دراسة الشكل النهائي الذي ستأخذه مشاريع المواد خلال الدورة الحالية 68 في ضوء التعليقات الواردة من الحكومات والأراء المُعرب عنها في مناقشات اللجنة السادسة.

وللحفاظ على الحقوق المكتسبة تاريخياً، ينبغي الا بنطقي قانون طبقات المياه الجوفية الدولية المشتركة على المشاريع التي يجري تنفيذها بالفعل.

وإذ تعبّر المجموعة العربية عن تقديرها للجهد الذي بذله وفد اليابان خلال تنسيق المشاورات حول هذا القرار، تتطلع المجموعة العربية إلى المشاركة في المشاورات حول مشروع القرار الخاص بهذا البند خلال الدورة الحالية، وتؤكد أهمية أن يأخذ أى قرار تصدره اللجنة السادسة حول "قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" في الحسبان الملاحظات التي أبدتها جامعة الدول العربية نيابةً عن أصحابها.

أشكركم على حسن الاستماع.